



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الوقائع المصرية

جريدة الرسمية للجمهورية الهاشمية - عدد غير عتيادي

(العدد ٩٤ مكرر) الصادر في يوم الاثنين ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ - ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ (السنة ١٢٧)

فإذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار فتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ - تضاف إلى القانون سالف الذكر مادة جديدة برقم ٢٦٩ مكررا ويكون نصها كالآتي :

” يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يخرس المارة على الفسق بإشارات أو أقوال . فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة “ .

مادة ٣ - تلغى الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات .

مادة ٤ - على وزير العدل ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

سدردبدوان الرماحة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ ( ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ )

وزير العدل / رئيس مجلس الوزراء

أحمد حسني / جمال عبد الناصر حسين ، بكباشي ( ا . ح )

## قانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات النص الآتي :  
” يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته .